مدى إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية وأثر خصائص الشركة في ذلك (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

د. رشا بشير الجرد*

الملخص

إن غاية البحث الحالي هي قياس مدى إفصاح الشركات الـ(24) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية[1]، وقياس أثر بعض خصائص تلك الشركات (حجمها، عمرها، نوع القطاع الذي تعمل فيه، نوع مدقق حساباتها (Big4) أو (Non Big4)، وربحها، ووجود نساء في مجلس إدارتها) في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية. وللوصول إلى غاية البحث أُعِدَّتْ أولاً قائمة تتضمن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، ومن ثم قِيسَ مدى إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن بيانات تلك القائمة، من خلال جمع عدد الإفصاحات الواردة بالتقارير المالية النهائية لتلك الشركات على مدى المدة الزمنية من (2011) إلى (2016)، وبعد ذلك اِسْتُخْرِجَتْ خصائص الشركات من تقاريرها المالية الأولية والنهائية، ولاختبار فروض البحث استخدم عدة أنواع من الاختبارات وهي تحليل التباين الأحادي، واختبار الانحدار الخطي البسيط، واختبار التتبع واختبار (t). وتوصل البحث إلى العديد من النتائج منها أن نسبة إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية هي (7,87%)، وكان لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تعمل فيه وربحها أثراً

* جامعة بلاد الشام – كلية الشريعة والقانون– قسم الاقتصاد.

[1] مدى إفصاح الشركات عن معلومات تدل على قيامها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية ضمن تقاريرها المالية المنشورة سواء عبرت بشكل كمي أو وصفي أو مالي عن ذلك.

إيجابياً في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، وكان لوجود نساء في مجلس إدارة الشركة أثراً سلبياً، في حين لم يكن لعمر الشركة ونوع مدقق حساباتها أي تأثير في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، خصائص الشركة، العمر، الحجم، نوع القطاع، شركة التدقيق كبرى أو محلية، الربح، وجود نساء في مجلس الإدارة.

The extent to which companies disclose social responsibility, and the impact of the company's characteristics on this
(An applied study on the companies listed on the Damascus Stock Exchange)

Dr. Rasha Basher ALJerd

Abstract

The purpose of the current research is to measure the extent of the disclosure of the (24) companies listed on the Damascus Stock Exchange for social responsibility, and measure the impact of some characteristics of those companies (size, age, type of sector in which they operate, type of auditor ((Big4) or (Non Big4)), its profit, and the presence of women on its board of directors) in its disclosure of social responsibility. To reach the goal of the research, a list was first prepared containing the activities of social responsibility, and then measuring the extent of the disclosures of companies listed on the Damascus Stock Exchange from the data for that list, by collecting the number of disclosures contained in the final financial reports of these companies over the period of time from (2011) to (2016), and after that the characteristics of the companies were extracted from their initial and final financial reports. To test the research hypotheses, several types of tests were used which are mono-variance analysis, simple linear regression test, tracking test and (t) test. The research reached many results, including that the percentage of disclosure of companies listed on the Damascus Stock Exchange for social responsibility is (7.87%), and the size of the company and the type of sector in which it operates and its profit had a positive impact in its disclosure of social responsibility, and the presence of women in the Council The company's management had a negative impact, while the company's age and the type of its auditor had no effect in its disclosure of social responsibility.

Key words: social responsibility, company characteristics, age, size, type of sector, major or local audit firm, profit, presence

المقدمة:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية أولاً في الغرب، في المدن المتقدمة. فأول من استخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) Corporate Social Responsibility كان (شيلدون) عام (1923)، كما تناوله عدد آخر من الباحثين بين عامي (1930) و(1940)، وتعدُّ دراسة (باون) عام (1953)، من الدراسات المبكرة في هذا المجال، والذي عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أساس أنها عقد ضمني بين الشركة والمجتمع (القرني، 2014، ص453)، وبعد ذلك توالت الدراسات والأبحاث حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمتابع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في سورية والبلدان العربية، يجد أن تطبيقها مازال خجولاً، لا يرقى لما يتم تطبيقه في البلدان الغربية، وأننا بحاجة لوضع إطار تشريعي متكامل لها، كأن نطلب من الشركات إعداد تقرير استدامة (Sustainability Report)، كخطوة إيجابية مشابهة للبدان المتطورة.

ومن التعاريف الحديثة للمسؤولية الاجتماعية هو أنها عبارة عن فلسفة تحدد العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح (Maqbool *et al.*, 2018, p84). وتختلف مستويات التزام الشركات بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، ويدخل في تحديد مدى التزامها العديد من العوامل، حالها كحال أي أنشطة أخرى قد تمارسها الشركة، من هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر حجم الشركة، وعمرها، وطبيعة مجال عملها، ومستوى ربحها، ونوع مدقق الحسابات المعتمد لديها، وغير ذلك من العوامل المختلفة.

ويقوم البحث الحالي باختبار تأثير كل من حجم الشركة، وعمرها، ونوع القطاع الذي تعمل فيه، ونوع مدقق الحسابات لديها (شركات التدقيق الأربع الكبرى أو غيرها)، وربحها، وتواجد نساء في مجلس إدارتها في مدى إفصاح الشركة عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أولاً: مشكلة البحث:

إنَّ موضوع المسؤولية الاجتماعية هو قيد التطوير في البلدان العربية، ولتفعيل دور البحث العلمي في ذلك، قُيِّمَ البحث الحالي مدى إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية، ومن ثم اِخْتَبَرَ تأثير بعض العوامل في ذلك الإفصاح، إذْ تناول البحث أثر كل من الحجم، والعمر، ونوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة، ونوع المدقق، والربح ووجود نساء في مجلس الإدارة. وطَرَحَ البحث التساؤلين الرئيسين الآتيين:

1- هل تفصح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية؟.

2- هل تؤثر خصائص الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية؟ ويتفرع عنه:

2-1 هل يؤثر حجم الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية؟

2-2 هل يؤثر عمر الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية؟

2-3 هل يؤثر نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية؟

2-4 هل يؤثر نوع مدقق حسابات الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية؟

2-5 هل يؤثر ربح الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية؟

2-6 هل يؤثر وجود نساء في مجلس إدارة الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية؟

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في جانبين هما:

1- **الجانب العملي:** يعرض مدى إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية، ومن ثُمَّ سيمكنها من زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من جهة وتلافي التقصير، ومن ثم يبين أثر بعض الخصاص في

إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، ومن ثُمَّ يمكن أن تستفيد منه الشركات في معرفة الخصائص الموجودة فيها التي ترتبط بإفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية إيجابياً أو سلبياً، ما يمكنهم من الحصول على منفعة الإفصاح عن تلك الأنشطة، من تنافسية عالية وسمعة جيدة.

2- **الجانب العلمي:** إذْ إنَّه يوضح مدى إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية، والعلاقة بين خصائص تلك الشركات، وإفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك يعدُّ مرجعاً للباحثين في هذا المجال، ويمكنهم تناول جوانب أخرى منه.

ثالثاً: أهداف البحث:

سعى البحث إلى تحقيق الهدفين الرئيسين الآتيين:

1. معرفة مدى إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية.
2. معرفة تأثير خصائص الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية. ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

2-1 معرفة تأثير حجم الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2-2 معرفة تأثير عمر الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2-3 معرفة تأثير نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2-4 معرفة تأثير نوع مدقق حسابات الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2-5 معرفة تأثير ربح الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2-6 معرفة تأثير وجود نساء في مجلس إدارة الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

رابعاً: الدراسات السابقة:

1) دراسة (Mcguinness *et al.*, 2017)[2] بعنوان "**دور جنس المجلس، والملكية الأجنبية في أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة الصينية**":

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كون مجلس الإدارة مكوناً من نساء، وكون الملكية أجنبية في أداء الشركات المدرجة في سوق الصين للأوراق المالية للمسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق ذلك أُخِذَتْ بيانات المتغيرات خلال المدة من عام (2009) إلى عام (2013)، واختبار العلاقة إحصائياً بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك تزايداً في تواجد النساء في الإدارة العليا للشركات المدرجة في سوق الصين للأوراق المالية، خلال المدة من عام (2009) إلى عام (2013)، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين ووجود النساء في مجلس الإدارة وبين أداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية، كما أن وجود شراكة أجنبية أدى إلى تحسن أداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية، وكانت العلاقة إيجابية بين حجم وعمر الشركة وأداء المسؤولية الاجتماعية، وسلبية بين الرافعة المالية والعائد على الأصول وأداء المسؤولية الاجتماعية.

2) دراسة (Wuttichindanon,2017)[3] بعنوان "**الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة – خيارات التقرير ومحدداته– دليل تطبيقي من الشركات المدرجة في سوق تايلند للأوراق المالية**".

هدفت الدراسة إلى اختبار خيارات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومحدداته في الشركات المدرجة في سوق تايلند للأوراق المالية Stock Exchange of Thailand (SET)، حيث اختبرت هل كانت الشركات تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في

[2]Mcguinness, Paul B., Vieito, Joao, and Wang, Mingzhu, (2017), "The role of board gender and foreign ownership in the CSR performance of Chinese Listed Firms", Journal of Corporate Finance; (Vol. 42, PP. 75-99).

[3]Wuttichindanon, Suneerat, (2017), "Corporate Social Responsibility Disclosure – Choices of Report and its Determinants: Empirical Evidence from Firms Listed on the Stock Exchange of Thailand", Kasetsart Journal of Social Sciences; (Vol. 38, PP. 156-162).

تقاريرها المالية نفسها أم في تقرير خاص وهو تقرير الاستدامة، وما أثر كل من حجم الشركة وعمرها، وأدائها الاقتصادي (الربحية والرافعة المالية)، وملكية الشركة (شركة حكومية)، في أداء تلك الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق ذلك تم أخذ بيانات كافة الشركات المدرجة في (SET) لعام (2014)، وأخذ (43) مؤشر للمسؤولية الاجتماعية، ضمن (9) بنود أساسية، واِسْتُخْدِمَ تحليل الانحدار اللوجستي، لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة مكافحة الفساد والتبرعات والاهتمام بحقوق الإنسان والمساواة هي أكثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تم الإفصاح عنها، وأن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكون الشركة حكومية، ولا توجد علاقة بين عمر الشركة والرافعة المالية والربحية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

3) **دراسة (Al-Gamrh *et al.*, 2016)[4] بعنوان "خصائص المنشأة وإفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركة في السعودية":**

هدفت الدراسة إلى تقييم معلومات المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، واختبار أثر (6) خصائص للشركة (حجمها، ونوع القطاع، وملكية الحكومة، وعمر الشركة، ورأس المال، وحجم شركة التدقيق) في الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS) على البيانات للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي (تداول)، إذْ صمم مؤشرات لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات السعودية لديها مستوى إفصاح منخفض عن المسؤولية الاجتماعية، والشركات الكبرى، والحكومية، والقديمة، تفصح عن معلومات أكثر عن المسؤولية الاجتماعية، أي توجد علاقة إيجابية بين (عمر

[4] Al-Gamrh, Bakr, and Al-dhamari, Redhwan, (2016), "Firm Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in Saudi Arabia", International Business Management; (Vol. 10, No. 18, PP. 4283-4291).

الشركة، وحجمها، وملكيتها)، كما أن الشركات لم تول أهمية لأنشطة التغيرات في المناخ، وهذا ما لا يحمد عاقبته في دولة نفطية كالسعودية.

4) دراسة (Chiu *et al.*, 2015)[5] بعنوان "محددات جودة الإفصاح الاجتماعي في تايوان: تطبيق لنظرية أصحاب المصالح":

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات جودة الإفصاح الاجتماعي، وتقديم طريقة لتقييم جودة الإفصاح الاجتماعي، لتوضيح مدى جودة الإفصاح الاجتماعي في تايوان، ولتحقيق ذلك تبنت إطار نظرية أصحاب المصالح، لاختبار محددات جودة التقرير الاجتماعي، واختبرت عملياً قدرة هذه النظرية على توضيح جودة الإفصاح، في الاقتصاد الناشئ، واستخدمت الدراسة عينة من (246) شركة مدرجة، وبياناتها لعامين، بالاعتماد على أسئلة استبيان، تعكس التوجهات الدولية في الإفصاح، وطُبِّقَ مقياس إجمالي للجودة يتضمن خمس حقائق متعلقة بأماكن مختلفة من المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن سلطة أصحاب المصالح، والضغط الاستراتيجي، والمصادر الاقتصادية، وحجم الشركة، وشفافية الإعلام ترتبط جميعها بجودة الإفصاح الاجتماعي.

5) دراسة (الرفاعي، 2015)[6] بعنوان "تقييم مستويات القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات الصناعية السورية: دراسة ميدانية":

هدفت الدراسة إلى بيان مدى إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، ولتحقيق هدف الدراسة وُزِّعَتْ (80) استبانة على المحاسبين والمديرين الماليين، العاملين في عينة مكونة من (27) شركة من الشركات الصناعية السورية، بمجالات مختلفة وهي (نفطية، واسمنتية، وغذائية، ودوائية، وغيرها)، وتم الوقوف على

[5] Chiu, T. K., and Wang, Y.H., (2015), "Determinants of social disclosure quality in Taiwan: An application of stakeholder theory", Journal of Business Ethics; (Vol. 129,No.2, PP. 379-398).

[6] الرفاعي، مزنة، (2015)، "تقييم مستويات القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات الصناعية السورية: دراسة ميدانية"، (المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية؛ م16، ع1، ص 123-155).

آرائهم ومقترحاتهم، حيث اِسْتُرِدَتْ (72) استبانة، أي ما نسبته (90%)، واِسْتُخْدِمَ اختبار (t-test) للعينة الواحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية السورية تدرك أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن إدراكهم هذا ناتج عن إدراك الجوانب المتعلقة بشؤون البيئة، وشؤون المجتمع وشؤون العاملين، وخدمة المستهلكين، وأن الشركات الصناعية السورية لا تقوم بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ضمن قوائمها المالية، إلَّا أنَّها تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية، كالتبرعات، وتوظيف الأقليات، وإنشاء النوادي، والمطاعم، وتأمين الملابس وغيره.

6) دراسة (Muttakin *et al.*, 2014)[7] بعنوان "محددات الإفصاح الاجتماعي للشركة: دليل تطبيقي من بنغلادش":

هدفت الدراسة إلى اختبار خصائص الشركة، وخصائص القطاع الذي تنتمي إليه الشركة والتي من المحتمل أن تؤثر في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق بنغلادش للأوراق المالية، وأُعِدَّتْ قائمة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية لقياس مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية، وأُجْرِيَتِ الاختبارات الإحصائية، كتحليل الانحدار المتعدد لاختبار محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وكون الشركة تعمل في قطاع التصدير، وحجم الشركة، ووجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكون الشركة عائلية، وأن خصائص الشركة وخصائص القطاع الذي تعمل الشركة ضمنه، محددات مؤثرة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، سواء أكانت محددات سلبية أم إيجابية؟

[7]Muttakin, Mohammad, and Khan, Arifur, (2014), "Determinants of corporate social disclosure: Empirical evidence from Bangladesh", Advances in Accounting; (Vol. 30, No. 1, PP. 168-175).

7) دراسة (Kansal *et al.*, 2014)[8] بعنوان "محددات إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركة: دليل من الهند":

هدفت الدراسة إلى اختبار طبيعة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتكراره للشركات، أشكاله واتجاهاته، وعلاقاته العامة مع حجم الشركة، وربحها، إذْ سعت الدراسة إلى توسيع المعرفة عن العلاقة بين عدد من خصائص الشركة المالية وغير المالية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة اِعْتُمِدَ على عينة موسعة من الشركات الهندية، وأُجْرِيَتِ الاختبارات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة ونوع قطاع الشركة، مرتبطان مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن سمعة الشركة مقيسة بالجوائز التي حصدتها الشركة عبر سير عملها، هي عامل أساسي يؤثر تأثيراً معنوياً في الإفصاح الذي تقوم به الشركات الهندية.

8) دراسة (القرني، 2014)[9] بعنوان "مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة السعودية على بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومدى تأثير حجم رأس مال الشركة في مستوى الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية، إذْ أُخِذَتْ (158) شركة، موزعة على (15) قطاعاً، ومن ثم اختبرت الفروض باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS)، وأُجْرِيَ اختبار (t-test) للعينة الواحدة، وخلصت الدراسة إلى أن المسؤولية

[8]Kansal, Monika, Joshi, Mahesh, and Batra, Gurdip, (2014), "Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India", Advances in Accounting; (Vol. 30, No. 1, PP. 217-229).

[9]القرني، عبد القادر، (2014)، "مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة"، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)؛ م40، ع154، ص ص 157–206).

الاجتماعية مازالت غائبة لدى كثير من الشركات المساهمة العامة السعودية، إذْ بلغ عدد الشركات التي لم تفصح عن أية برامج وأنشطة مسؤولية اجتماعية (85) من أصل (158) شركة في سوق الأسهم السعودية، وتمثل ما نسبته (54%) من إجمالي عينة الدراسة، كما أثبتت الدراسة عدم وجود تأثير لحجم رأس مال الشركة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

9) دراسة (Saaydah, 2005)[10] بعنوان "الإفصاح الاجتماعي لدى الشركات المساهمة العامة في بعض الأقطار العربية: دراسة مقارنة بين الأردن والبحرين والكويت":

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في بعض البلدان العربية، وهي الأردن والبحرين والكويت، ومحاولة ربط مدى الإفصاح الكلي للشركات عن المسؤولية الاجتماعية ببعض الخصائص، وبتأثير الحكومة، ولتحقيق ذلك أُخِذَتْ (19) شركة كويتية، و(17) شركة بحرينية، و(39) شركة أردنية، لعام (2001)، واِسْتُخْدِمَتْ اختبارات إحصائية عدّة كاختبار ANOVA، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين البلدان في الكميات فقط، وفي مجال الموارد البشرية، وكانت الفروق بين الشركات البحرينية والأردنية، والشركات الكويتية والأردنية، ولم تكن هناك فروق بين الشركات البحرينية والكويتية، وكان حجم الشركة، والربح الصافي مؤشرين مترابطان بالمسؤولية الاجتماعية، في حين كان عمر الشركة ونوع المدقق ونوع القطاع، غير مرتبطين بالمسؤولية الاجتماعية.

[10] Saaydah, Mansour Ibrahim, (2005), " Corporate Social Disclosures in Some Arab Countries: A Comparison Among Jordan, Bahrain and Kuwait", Dirasat-Administrative Sciences; (Vol. 32, No. 1, PP. 453-435).

- **إن ما يميز البحث عن الدراسات السابقة ما يلي:**

1) أنه الوحيد (على حد علم الباحثة) الذي تناول البيئة السورية، إذْ تناول الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كلّها خلال مدّة من عام (2011) إلى (2016)[11].

2) متغيرات البحث المتعلقة بخصائص الشركة (حجمها وعمرها وربحها، ونوع القطاع الذي تعمل ضمنه، ونوع المدقق الذي يدقق حساباتها، وتواجد نساء في مجلس إدارتها) لم ترد مجتمعة في دراسة واحدة من الدراسات السابقة، أيضاً أنشطة المسؤولية الاجتماعية لها مؤشرات مميزة في هذا البحث، مأخوذة من دراسات متنوعة عدة.

3) أنه يقيس نسبة إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية، لمختلف القطاعات، وخلال المدة من عام (2011) إلى عام (2016).

سادساً: فروض البحث:

قام البحث على الفرضين الرئيسين الآتيين:

1- تفصح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية.

2- تؤثر خصائص الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية. ويتفرع عنه:

2-1 يؤثر حجم الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2-2 يؤثر عمر الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

[11] واختيرت هذه المدة لأن بعض الشركات من عينة البحث لم تك قد بدأت فعلياً بمزاولة عملها قبل تلك المدة، كما أن بيانات عام 2017 لم تفصح عنها كلّها الشركات بعد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدة لا تعدُّ معيارية بالنسبة إلى إفصاح الشركات السورية، لأنها تمثل مدّة استثنائية وعدم استقرار في البيئة السورية.

2-3 يؤثر نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2-4 يؤثر نوع مدقق حسابات الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2-5 يؤثر ربح الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2-6 يؤثر وجود نساء في مجلس إدارة الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

سابعاً: منهجية البحث:

إذا كانت منهجية البحث هي الخطوات الإجرائية المتبعة، فإن منهجية البحث هي الخطوات الآتية:

1) الرجوع إلى الكتب والدوريات والأطروحات، العربية والأجنبية، والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2) وضع فروض البحث التي تمثل توصيفاً افتراضياً للعلاقة بين متغيراته.

3) وضع قائمة تحتوي أنشطة المسؤولية الاجتماعية جميعها، ومن ثم قياس إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن هذه الأنشطة خلال المدّة من عام (2011) إلى عام (2016)، من خلال جمع الأنشطة التي أفصحت عنها، كمؤشر على المتغير التابع وهو المسؤولية الاجتماعية.

4) استخراج خصائص الشركة واحتسابها (عمرها، وحجمها، وربحها، ونوع القطاع الذي تعمل فيه، ونوع مدققها، ووجود نساء في مجلس إدارتها) التي تمثل المتغير المستقل، وذلك من خلال البيانات الواردة في التقارير المالية النهائية والأولية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدّة من عام (2011) إلى عام (2016).

5) اختبار الفروض التي وضعها البحث وفق عدة اختبارات إحصائية، وتعميم النتائج واقتراح التوصيات.

ثامناً: الإطار النظري للبحث:

أ– المقدمة:

إن الهدف الأساسي للإدارة المالية عادة هو تعظيم ثروة الملاك، ولكن الشركات أيضاً مسؤولة عن حملة الأسهم، والمجتمع كلّه. هذا المفهوم الذي يصف هذا المدخل الجديد هو "المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، هذا المفهوم المتشعب في عدة فروع معرفية، الذي له أبعاد متعددة، فالشركات تفصح عن أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال تقاريرها المالية، أو بتقرير خاص بالمسؤولية الاجتماعية (Akin *et al.*, 2016, p2). ويؤثر في أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية العديد من العوامل، الخارجية منها والداخلية، كالتشريعات التنظيمية، والعوامل العلمية والمهنية، والمالية والإدارية، والثقافية والاجتماعية، وغيرها من العوامل (القرني، 2014، ص472).

ويقوم البحث الحالي باختبار طبيعة العلاقة بين الخصائص المتعلقة بالشركة، وإفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، ومن أجل ذلك يعرض فيما يأتي بعض المفاهيم النظرية قبل تناول الإطار العملي للبحث.

ب– المسؤولية الاجتماعية للشركات:

ب–1: المسؤولية الاجتماعية؛ مفهومها، أنواع أنشطتها:

أ) مفهومها:

إن للشركات مسؤوليات أخرى عدا وظيفتها الأساسية في تعظيم الربح وقيمة السهم للمساهمين، تجاه أطراف مختلفة تسمى بأصحاب المصالح، من زبائن، وموردين، وموظفين، ومجتمع، هذه المسؤوليات تشمل جوانب أخلاقية، وبيئية، واجتماعية، وغيرها، ويطلق عليها المسؤولية الاجتماعية (Akin *et al.*, 2016, p2).

إن موضوع المسؤولية الاجتماعية واسع جداً، ويتضمن أبعاداً متنوعةً، وهو ليس بالجديد، وهناك عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية، إذْ يرى بعضهم أن المسؤولية الاجتماعية تمثل عقداً اجتماعياً بين الشركة والمجتمع، كما يراها البعض بأنها تتمثل

بتحقيق الرفاهية والسعادة للمجتمع من خلال الالتزامات المتفق عليها، كما تعرف أيضاً بأنها إنجاز الأعمال من قبل الشركات التي من واجبها مساعدة المجتمع بشكل عام، حتى وإن كان ذلك على حساب الربح (الرحاحلة، 2011، ص58).

ويرى (العطار، 2013، ص45) أن هناك اختلافاً في تحديد معنى المسؤولية الاجتماعية، فمفهوم المسؤولية الاجتماعية، تعدى العمل الخيري، إلى مفاهيم أكثر دقة وعمقاً في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وذلك من خلال الاهتمام بالمبادئ التي تهتم بالمجتمع، والبيئة، والمستهلكين، والعاملين، وغيرها، فالمسؤولية الاجتماعية هي أنشطة الشركة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر نشاطها الذي تمارسه على المجتمع، والمحيط، لتصبح أنشطتها منسجمة مع تحقيق منفعة المجتمع والتنمية المستدامة.

وترى الباحثة أن المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن مقياس لمدى إسهام الشركة في تنمية مجتمعها وتطويره وتحسينه، الذي هي جزء منه، والذي يقدم لها الجو المناسب للعمل، وبالمقابل تقوم هي بتقديم بعض المجهود لضمان استمرارية مجتمعها وتطويره وبالتالي استمراريتها.

ب) أنواع أنشطتها:

حددت لجنة المحاسبة المنبثقة عن الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا National Association of Accountants (NAA)، الأنشطة المتعلقة بالأداء الاجتماعي بأنَّها (العطار، 2013، ص57):

1- تفاعل الشركات مع المجتمع.
2- الإسهام في تنمية الموارد البشرية للشركة.
3- الإسهام في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
4- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما يمكن تحديد أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على الظروف الحالية للشركة، كالآتي (الفرح وآخر، 2011، ص280):

1–**مجال العاملين:** ويتضمن تأثير أنشطة الشركة في الأشخاص العاملين فيها، كالأنشطة التي تعمل على تحسين ظروف العاملين عموماً، كتقديم العلاج، وتحسين ظروف العمل، وتقديم وسائل أمن صناعي.

2–**مجال البيئة:** وتشمل الأنشطة التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن أنشطة الشركة، التي تؤثر في البيئة، كأن تقوم بمعالجة المياه، وتنقية الهواء.

3–**مجال حماية المستهلك:** ويتضمن الأنشطة التي تهدف للحصول على رضا المستهلك، كالاهتمام بأمان المنتج، وتقديم المعلومات الكافية عن استخدامه، وعن مدة صلاحيته.

4–مجال **المجتمع:** ويشمل الأنشطة المفيدة للمجتمع عموماً، كتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتدريب الطلبة، والإسهام في الرعاية الصحية، والأنشطة الخيرية. وقد تبنى البحث الحالي التقسيم الآتي: أنشطة البيئة، وأنشطة الطاقة، وأنشطة الموارد البشرية العاملة في الشركة، وأنشطة المجتمع، وأنشطة المنتجات.

ب–2: الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ تعريفه، والقوانين الناظمة لذلك في سورية:

أ) تعريف الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

يُعرف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأنَّه عملية إيصال التأثيرات الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية للشركات إلى مجموعات معينة بالمجتمع، وللمجتمع كلّه، كما يُعرف بأنَّه أسلوب لعرض البيانات والمعلومات الحالية والمحتملة عن الأداء الاجتماعي للشركات، في صلب القوائم المالية والتقارير الدورية والإيضاحات المتممة لها؛ مِمَّا يسهل مهمة قارئها في دراسة تلك القوائم والتقارير، بهدف ترشيد اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة في الأداء الاجتماعي، (محمد، 2008، ص116). وقد يأخذ شكل الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية أحد الأشكال الآتية (حمودة، 2007، ص215):

1- التقارير الوصفية: إذْ إنَّه يعتمد على وصف الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة، ولا يعتمد على قواعد محددة في التقرير، وإنَّما يستخدم وصف الظاهرة أو النشاط بأسلوب إنشائي (وصفي)، ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات التي يصعب معها القياس النقدي أو الكمي.

2- التقارير الكمية: يُستخدم هذا الأسلوب لتوفير معلومات كمية مدعمة بالأرقام والإحصائيات والنسب والمعدلات، أي يُسْتَخْدَمُ التعبير الكمي سواء النقدي أو غير النقدي، وهذا الشكل من التقارير هو أكثر التقارير الاجتماعية شيوعًا.

3- التقارير المالية: وفيها يمكن الحصول على معلومات المسؤولية الاجتماعية في صورة مالية تمكن من تحديد التكلفة، والعائد من النشاط الاجتماعي.

وترى الباحثة أن الإفصاح هو نوع من التعبير تستخدمه الشركة لتتحاور مع كافة الأطراف أصحاب المصالح، عن الأعمال التي تقوم بها، والتي يمكن قياسها مالياً أو التي لا يمكن قياسها بشكل مالي، وكلما أفصحت أكثر، وعبرت بشفافية عن أدائها، كسبت ثقة مستخدمي قوائمها المالية.

ب) القوانين الناظمة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في سورية:

لم يرد في قانون الشركات ما يتعلق بإفصاح الشركات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، فقط ورد ضمن القانون رقم (22) لعام (2005)، وهو قانون الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بعض الإفصاحات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ضمن المادة رقم (8) (قانون الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (22)، عام 2005):

- **ما يتعلق بالعاملين بالشركة:** تطلب إفصاح الشركة عن عدد الموظفين في كل فرع من فروع الشركة، والإفصاح عن عدم وجود ما يؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار، وعن الهيكل التنظيمي لها، وأسماء العاملين بالشركة وفئاتهم، ومؤهلاتهم، وبرامج تأهليهم وتدريبهم.

- **ما يتعلق بالمنتج:** تطلب ذكر أية امتيازات تتمتع بها الشركة، ولأي من منتجاتها، والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية، والتطورات التي تهم الشركة بتحقيقها.
- **ما يتعلق بأنشطة المجتمع:** بيان بالتبرعات والمنح التي قامت بها الشركة.

وترى الباحثة أن هذا الإطار الذي وضعته هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ما يزال قاصراً جداً، ولا يمثل إلا قلة قليلة من مجمل أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وإن كانت الجهة الناظمة للإفصاح أغفلت ذلك الكم الكبير من البيانات الواجب الإفصاح عنها، ومن ثُمَّ يجب ألَّا نلقي اللوم على الشركات لكونها مقصرة بنسب إفصاحها.

ب–3: النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية:

يذخر الأدب المحاسبي بالعديد من النظريات العلمية، مثل نظرية الوكالة (Agency Theory)، ونظرية الشرعية (Legitimacy Theory)، ونظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)، ويجب عدم وضع هذه النظريات بمحل تنافسي فيما بينها، عن أيها يفسر إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية، وإنما ينبغي النظر إليها على أنها متكاملة مع بعضها البعض (Reverte, 2009, p354). والآتي هو عرض مختصر لهذه النظريات:

1– **نظرية الوكالة (Agency Theory)**: كانت نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة، حيث يقوم المساهمون (الملاك) بالتعاقد مع الوكيل (الإدارة) لإدارة الشركة، ويحدث الخلاف بين الموكل والوكيل نتيجة تعارض المصالح بين الطرفين (فؤاد، 2016، ص155)، ومنذ وضعت على يد واتس وزمرمان عام (1986)، اِعْتُمِدَتْ بوصفها افتراضاً مغرياً لتفسير إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية، وترى نظرية الوكالة أن الشركة عبارة عن عدة عقود بين وكلاء اقتصاديين متنوعين، يعملون بشكل متفائل في سوق كفء، وأن إفصاح الشركة عن الأنشطة البيئية والاجتماعية له منفعة في تحديد التزامات الدين التعاقدية، وتحديد عقود المكافآت والتعويضات الإدارية، والتكاليف السياسية الضمنية، إلَّا أنَّ نظرة نظرية

الوكالة مركزة على اعتبارات الثروة والمال، عبر الوكلاء العاملين في سوق فيه معلومات كافية، وهذا ما يحدُّ من مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والهدف منه، كما أن هناك العديد من الجهات التي من المحتمل أن تفيد من معلومات المسؤولية الاجتماعية، وهي غير عاملة في هذا السوق (Reverte, 2009, p353).

2- **نظرية الشرعية (Legitimacy Theory):** على نقيض نظرية الوكالة تقدم نظرية الشرعية منظوراً أوسع للمسؤولية الاجتماعية (Reverte,2009,p353)، إذْ تعتمد نظرية المشروعية (Legitimacy Theory) على وجهة النظر القائلة إنَّ الأعمال تجري في المجتمع عبر عقد اجتماعي، مفاده أنَّ الإدارة تؤدي نشاطها، مع أخذ عدد من متطلبات المجتمع الحسبان، ليكون أداؤها شرعياً ضمن المجتمع، هذه النظرية ترتبط بسلطة المجتمع وتؤكد التفاعل بين أنشطة الأعمال والعقود الاجتماعية، ومن ثُمَّ فإنَّها تقود المديرين لإدارة شركاتهم بطرائق متعددة، ولكن النقطة الأكثر أهمية أن عليهم اتباع القوانين في سبيل البقاء بمشروعية (Jitaree, 2015, p15)، ونظرية الشرعية تفترض أن تصرفات الشركة مرغوب فيها، ومناسبة، وملائمة، ضمن معتقدات المجتمع وقيمه وعاداته الموجودة فيه، وإنَّ فشلها في ضمان ذلك، يجعل شرعيتها ومصادرها وبقاءها عرضة للتهديد، ومن ثُمَّ فإنَّ الشركات تفصح طوعياً عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، كاستراتيجية تتبعها للمحافظة على شرعيتها، ويمكن القول: إنَّ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو صورة أو انطباع رمزي للشركة يعبّر عنها، لإقناع العالم الخارجي بمكانتها السياسية أو الاقتصادية (Reverte, 2009, p353).

3- **نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)**: يمكن التعبير عن أصحاب المصالح بأنَّهم الأشخاص أو الجهات الذين تربطهم بالشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، وتعتمد نظرية أصحاب المصالح على أن أصحاب المصالح جميعهم لهم الحق نفسه في معاملة متماثلة من جانب الشركة (فؤاد، 2016، ص155)، أي إنَّ نظرية الوكالة (Agency Theory) تهتم بتفسير العلاقة بين حملة الأسهم والشركة فقط،

أما نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory) تهتم بتفسير العلاقة بين الشركة فئات أصحاب المصالح جميعهم (الباز، 2017، ص580)، وتأخذ نظرية أصحاب المصالح تأثير توقعات أصحاب المصالح المختلفين في سياسات الإفصاح في الشركة، فيما يتعلق بالجزء الإداري من نظرية أصحاب المصالح، فإن إفصاح الشركة الاجتماعي هو أداة إدارية لإدارة حاجات أصحاب المصالح المؤثرين (موظفين، وحملة أسهم، ومستثمرين، وسلطات عامة) من المعلومات، إذْ يستخدم المديرين المعلومات للإدارة أو للتلاعب مع أصحاب المصالح الأكثر نفوذاً، وذلك لكسب دعمهم اللازم للاستمرار (Reverte, 2009, p353).

وفي إطار التداخل بين نظريتي الشرعية وأصحاب المصالح، فإن كلاً منهما تنظر للشركة كجزء من المجتمع التي تؤثر وتتأثر فيه، ففي حين تناقش نظرية الشرعية توقعات المجتمع كله (كما هي موجودة بالعقد الاجتماعي)، تقدم نظرية أصحاب المصالح رؤية مفصلة من خلال الإشارة إلى مجموعات محددة في المجتمع (مجموعات أصحاب المصالح)، وبالنسبة لنظرية أصحاب المصالح فإنه يوجد وجهات نظر مختلفة تجاه الشركة، وذلك لتنوع أصحاب المصالح، إذْ توجد عدة عقود اجتماعية يتم التفاوض عليها مع أصحاب المصالح في أداء الشركة، في حين نظرية الشرعية لا يوجد فيها هذا التنوع، وإنَّما عقد واحد مع المجتمع كلّه، كما أن نظرية أصحاب المصالح تعترف بوجود سلطة لأصحاب المصالح، وأن تلك السلطة تؤثر نسبياً في إمكانية إجبار الشركة على الانسجام مع تطلعاتها، وهذا أمر غير معترف به في نظرية الشرعية (Deegan, 2002, p295).

ومع وجود تشابه نسبي بين النظريات السابقة، إلَّا أنَّها تختلف في جوهر الافتراضات الأساسية، فعلى خلاف نظرية الوكالة أو النظرية الإيجابية في المحاسبة، نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح، لا يسعون لتعظيم ثروة الأفراد العاملين في بيئة أسواق رأس المال الكفء، من ناحية أخرى يعدُّ كلٌّ من نظرية المشروعية وأصحاب المصالح الشركة جزءاً من نظام اجتماعي كلي، نظرية المشروعية تنظر إلى المجتمع بوصفه كلّاً، في

حين تدرك نظرية أصحاب المصالح المجموعات المتغايرة الموجودة في المجتمع، وأن لبعضها سلطة أكثر من سواه (Reverte, 2009, p354).

وترى الباحثة أن هذه النظريات مفيدة في تفسير الإفصاح الاجتماعي للشركات في البيئة السورية، إلَّا أنَّه ينبغي لنا تطوير هذه النظريات لتأخذ بالحسبان الظروف التي تمرُّ بها الشركات خلال عملية الإفصاح، وما النقاط الأساسية التي تركز عليها في ذلك في بيئة العمل السورية؛ وذلك من خلال المزيد من البحوث والدراسات عن إفصاح الشركات السورية عن المسؤولية الاجتماعية، ومحدداته وسبل تطويره.

ب-4:المسؤولية الاجتماعية وخصائص الشركة:

يمكن القول بشكل عام بأن الخصائص المتعلقة بالجهات المتأثرة أو المؤثرة في أداء الشركة (أصحاب المصالح) كالحكومة، ونوع المدقق الخارجي، والمقرضين، وحملة الأسهم تدخل نظرية أصحاب المصالح في تفسيرها، أما الخصائص المتعلقة بالشركة كعمرها، وحجمها، وربحها، ونوع قطاعها، ونوع ملكيتها (خاصة، حكومية، عائلية) فَتُتَفَسِّرُ من خلال نظرية المشروعية (Lu *et al.*, 2014, p428)، إذْ تحاول الشركة الحفاظ على مشروعيتها عموماً، ولدى توافر خصائص معينة فيها، يكون سعيها للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أكثر أو أقل، حسب تلك الخصائص، فمثلاً عند كبر حجمها من المفترض أن يكون إفصاحها أكبر، لأنَّها تسعى في حال كبر حجمها للحفاظ على شرعيتها أكثر من الشركات الصغيرة الحجم وهكذا. ومن خلال العديد من الدراسات يمكن تصنيف العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وبعض خصائص الشركة كالآتي (لا يمنع وجود نقيض هذه النتائج وفق البيئة التي أجريت فيها الدراسة):

1) **من حيث نوع ملكية الشركة (شركة عامة أو خاصة):** يوجد بين نوع الملكية وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية علاقة إيجابية، عندما تكون الشركات مملوكة للدولة؛ وذلك وفق أغلب الدراسات، كدراسة (Ghazali, 2007)، والتفسير أنَّ المجتمع

يتوقع الحصول على منفعة أكثر، لكون الشركة عامة، وأن هذا النوع من الشركات يقدم التزامات تجاه المجتمع أكثر لكون الشركة ملكيتها عامة وليس خاصة.

2) **من حيث مدى تركز الملكية:** فحين يكون عدد المساهمين قليلاً، وهناك تركز في الملكية، لا يوجد أثر إيجابي في مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولعل التركز في عدد الملاك يجعلهم غير متحفزين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وذلك وفق العديد من الدراسات، ومنها دراسة (Lu *et al.*, 2014). وتفسير ذلك أنَّ سلوك الإدارة الانتهازي وتضارب المصالح بين الوكلاء والملاك، من المحتمل أن يحدث أكثر في الشركات التي فيها ملكية مشتتة، وفي الشركات ذات الملكية غير المركزة، الإفصاح الاختياري يمكن أن يكون بمنزلة أداة رقابية وتعهدية تخفف من آثار تعارض الوكالة بين المساهمين والمديرين، فتوزع الملكية عبر مستثمرين عدّة، يسهم في زيادة الضغط على وجود إفصاح اختياري، ومن ثُمَّ فالشركات التي فيها ملاك عدّة هي بالعموم تقوم بالإفصاح عن معلومات أكثر من الشركات التي فيها ملكية مركزة، وذلك في سبيل إزالة عدم التجانس بالمعلومات بين المساهمين والشركة، والشركات التي فيها مساهمون متعددون من المحتمل أن تحسن من سياسة الإفصاح المالية من خلال استخدام المسؤولية الاجتماعية للتقليل من عدم تجانس المعلومات. بالمقابل الشركات ذات الملكية المركزة أقل تحفزاً للإفصاح عن معلومات إضافية عن المسؤولية الاجتماعية، لأنَّه ببساطة يمكن للمساهمين الحصول مباشرة على تلك المعلومات بأنفسهم من الشركة (Reverte, 2009).

3) **من حيث عمر الشركة:** يعدُّ عاملاً مرتبطاً إيجابياً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أي كلما زاد عمر الشركة ازداد إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية (Roberts,1992)، وقد يكون عاملاً غير معنوي أي غير مؤثر كما في دراسة (Saaydah, 2005)؛ ويعود ذلك الاختلاف في النتائج لاختلاف بيئة الدراسة.

4) **مـن حيـث حجـم الشـركة:** يعـدُّ عـاملاً مرتبطـاً إيجابيـاً بالإفصـاح عـن المسـؤولية الاجتماعية، بسبب اهتمام العامة بها بشكل أكبر من الشركات الصغيرة الحجم، ومن ثُمَّ فهي تحت ضـغط أكثـر للاهتمـام بالمسـؤولية الاجتماعيـة، ومـن وجهـة نظـر نظريـة أصـحاب المصالح فإن الشركات الكبرى لها تأثير أكبر في المجتمع، ومن ثُمَّ فمن الطبيعي أن يكون لها مجموعات أكبر من أصحاب المصالح المؤثرين فيها، ما يجعلها تمارس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اختيارياً لتجنب التشريعات والتكاليف السياسية، ومن المنظور الذي تتبناه نظرية الشرعية فإن الضغط الذي يمارسه العامة يجعل الحكومة تتدخل في أنشطة الشركات التي تعدُّ منتهكة للعقد الاجتماعي، لذا فالشركات الكبرى تعدُّ أكثر عرضة للاستماع لأصوات العامة، إذْ إنَّ الشركات الكبيرة مرئية أكثر للعامة، ولديها قوى سوقية أكثر، وهي أكثر نشراً للأخبار، لذا فإنَّهم أكثر احتمالاً للتعامل مع استياء العامة، وعدائية الزبائن، ونضال العاملين، وجهات التشريع الحكومي (Reverte, 2009, 354-355).

5) **من حيث نوع شركة التدقيق التي تدقق حسابات الشركة (Big 4) أو (Non big 4)**: هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وكون المدقق شركة تدقيق من الأربع الكبرى (E&Y, PWC, Deloitte, and KPMG)، فالمدققون فيها مهنيون مؤثرون في إرشاد عملائهم في البدء بالأساليب المحاسبية الجديدة (محاسبة المسؤولية الاجتماعية)، ويرى المجتمع أن شركات التدقيق الأربع الكبرى أكثر عدالة في آرائهم، وأقل تأثراً بعملائهم، كما أنَّ شركات التدقيق الكبرى لديها خبرة وخبراء أكثر، بشكل يجعلها تؤثر في الشركات، وتجعلها تفصح عن معلومات أكثر (Lu *et al.*, 2014, 429)، وهناك بعض الدراسات التي وجدت أنَّ ليس هناك علاقة بين نوع شركة التدقيق والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كدراسة (Saaydah, 2005).

6) **من** حيث **نوع القطاع:** الشركات التي لها تأثير سلبي أكبر في البيئة تفصح أكثر عن المسـؤولية الاجتماعيـة، وعمومـاً شـركات الـنفط والمعـادن والصـناعات الكيماويـة، تؤكـد المعلومـات المتعلقـة بالآثـار البيئيـة والصـحة وقضـايا السـلامة، فـي حـين شـركات التمويـل

والخدمات تهتم بقضايا الأعمال الخيرية والقضايا الاجتماعية، بشكل مقابل الشركات التي لها تأثير قليل في البيئة والمحيط، كالشركات الصناعية الحديثة يتوقع أن تخضع لضغط متعلق بالأداء البيئي والاجتماعي أقل من أصحاب المصالح (Reverte, 2009, 355).

7) **من حيث الربحية:** ترى العديد من الدراسات كدراسة (Gamerschlag *et al.*, 2011) أنَّ الشركات التي لديها القدرة على تحقيق الربحية، لديها القدرة أيضاً على معرفة المسؤولية الاجتماعية وفهمها، ومن ثُمَّ الإفصاح أكثر عنها. ففي إطار نظرية الوكالة الإدارة في الشركات ذات الربحية الكبيرة، تعطي معلومات تفصيلية أكثر، وذلك لكي تدعم مكانتها (Giner, 1997, 46)، كما أنَّ الشركات ذات الربحية المرتفعة تتعرض أكثر للضغط السياسي وتدخل العامة، ومن ثُمَّ تستخدم آلية تشريعية ذاتية، على سبيل المثال، "الإفصاح الاختياري" (Ng *et al.*, 1994, 30)، والتفسير الأكثر وضوحاً أن الشركات ذات الربحية المرتفعة لديها الوسائل الاقتصادية الضرورية، في حين على إدارة الشركات ذات الربحية المنخفضة أن تركز على الأنشطة المنتجة للربح، بدلاً من التركيز على إنتاج الأنشطة الاجتماعية والبيئية (Reverte, 2009, p355). ومن وجهة نظر نظرية الشرعية، فإن الربحية يمكنها أن تكون عاملاً إيجابياً أو سلبياً، وعلى الشركة أن تبرهن أن الربح لم يكن على حساب البيئة والمجتمع، وبشكل معاكس بالمدد التي ليس فيها ربح فالإفصاح نفسه المتعلق بالأنشطة البيئية والاجتماعية يوجه لإقناع العامة بأن الاستثمارات البيئية الحالية سينتج عنها منافع تنافسية طويلة الأجل (Neu *et al.*, 1998, 266).

8) **من حيث كون الشركات عائلية:** يعدُّ عاملاً مرتبطاً سلبياً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فعندما تكون ملكية الشركة عائلية، عندها ستقود العائلة كل ما يتعلق باستراتيجيات الشركة، وللعائلة اهتمام أقل بالعامة، ومشروعية الشركة، لذا فهي تميل للإفصاح الأقل، فالشركات العائلية محفزها متدنٍ للإفصاح عن معلومات أكثر من المطلوب، لأنَّه لا توجد جهات عامة تطالبها بذلك، مقارنة بالشركات التي ملكيتها غير عائلية .(Muttakin *et. al*, 2014, 171).

9) **من حيث تشكيلة مجلس الإدارة:** فالشركات التي تحتوي في مجلس إدارتها على نساء، تميل للإفصاح أكثر عن المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما أظهرته دراسة (Mcguinness *et. al*, 2017)، فالنساء تهتم أكثر بالأعمال الخيرية، وهن أكثر عاطفة، وأقل منطقية من الرجال، كما أنَّهن أكثر استجابة لحاجات المجتمع.

تاسعاً: الإطار العملي للبحث:

أولاً: مجتمع البحث وعينته:

إن مجتمع البحث هو الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (24) شركة، وهو نفسه عينة البحث، إذْ أُخِذَتِ التقارير المالية الأولية والنهائية العائدة لهذه الشركات من عام (2011) إلى عام (2016)، وتوزّعت عينة البحث على القطاعات كالآتي:

الجدول (1): توزع عينة البحث على القطاعات[12]

الرقم	نوع القطاع	عدد الشركات من كل قطاع	النسب المئوية لعدد كل قطاع (%)
1	بنوك تقليدية	11	45,8
2	خدمي	2	8,3
3	تأمين	5	20,8
4	بنوك إسلامية	3	12,5
5	صناعي	1	4,2
6	تأمين تكافلي	1	4,2
7	زراعي	1	4,2
إجمالي عدد الشركات		24	%100

ثانياً: متغيرات البحث:

إن متغيرات البحث هي على الشكل الآتي:1) المتغيرات التابعة: عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي أُفْصِحَ عنها. 2) المتغيرات المستقلة: خصائص الشركة وهي: حجم الشركة، وعمرها، ونوع القطاع الذي تعمل فيه، ونوع مدقق حسابات الشركة (Big 4) أو (Non Big 4)، وربح الشركة، ووجود نساء في مجلس إدارة الشركة.

[12] من إعداد الباحثة.

ثالثاً: الأساليب الرياضية الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

اِعْتُمِدَ على الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Packages for Social Sciences) (SPSS) في إجراء الاختبارات الآتية؛ وهي اختبار تحليل التباين الأحادي (One –Way ANOVA)، واختبار الانحدار الخطي البسيط، واختبار التتبع (Schaffe Test)، واختبار (Independent t test).

رابعاً: البيانات المستخدمة في البحث:

شمل البحث نوعين من البيانات أولاً: بيانات خصائص الشركة، وتتضمن (6) خصائص، وهي[13]:

1- حجم الشركة من خلال رأس المال المصرح عنه.

2- عمر الشركة ويقاس بالمدة من سنة مزاولتها العمل إلى سنة القياس.

3- نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة ضمن (5) قطاعات (صناعي، أو زراعي، أو بنك إسلامي، أو بنك تقليدي، أو تأمين، أو تأمين تكافلي، أو خدمي).

4- نوع مدقق حسابات الشركة (Big 4) أو (Non Big 4).

5- ربح الشركة وهو صافي الربح بعد الضريبة.

6- ووجود نساء في مجلس إدارة الشركة، وهو عدد النساء المتواجدات في مجلس إدارة الشركة.

والنوع الثاني من البيانات هو عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي أفصحت عنها الشركات، وقُسِّمَ إلى خمسة أنشطة أساسية وهي البيئة (16 نشاطاً)، والطاقة (6 أنشطة)، والموارد البشرية (23 نشاطاً)، والمجتمع (14 نشاط)، والمنتجات (11 نشاطاً)، وبلغ عدد الأنشطة (70) نشاطاً، اِعْتُمِدَتْ قائمة فيها، ومن ثم استخدام تحليل المضمون أو المحتوى لتسجيل الأنشطة التي أفصحت عنها كل شركة من الشركات الـ(24) محل البحث، والمتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

[13] تم وضع هذه المعايير مجتمعة من قبل الباحثة.

خامساً: مصادر البيانات المستخدمة في البحث:

تم الحصول على البيانات من التقارير المالية الأولية والنهائية للشركات الـ(24)، فبعض خصائص الشركات تم الحصول عليها من التقارير الأولية كعدد النساء في مجلس الإدارة.

سادساً: اختبار فروض البحث:

أولاً: اختبار الفرض الرئيسي الأول: تفصح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية.

الجدول (2) الدالات الإحصائية لاختبار إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	Mean	N	
0.000	142	31.372	2.0925	5.490	143	إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها

يبيّن الجدول (2) أن متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (5.49)، ومؤشر الإحصائية (t=31.37)، عند درجة حرية (142)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.000)، أصغر من القياسية (Sig=0,05)، إذاً توجد دلالة إحصائية لإفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية. ومن ثُمَّ نقبل الفرض الرئيسي الأول وهو: تفصح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية.

وكانت معدلات الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية مصنفة وفق القطاعات ووفق الأنشطة الرئيسية كالآتي:

الجدول (3) معدلات الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية مصنفة وفق القطاعات ووفق الأنشطة الرئيسية[14]

معدلات الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية مصنفة وفق الأنشطة الرئيسية				
أنواع الأنشطة	العدد الفعلى على مدى (6) سنوات	العدد الكلى الواجب الإفصاح عنه فى العام للشركة الواحدة	العدد الكلى الواجب الإفصاح عنه على مدى (6) سنوات للشركات الـ(24)	معدل الإفصاح
المتعلقة بالبيئة	1	16	2304	0.04%
المتعلقة بالطاقة	0	6	864	0.00%
المتعلقة بالموارد البشرية	679	23	3312	20.50%
المتعلقة بالمجتمع	53	14	2016	2.63%
المتعلقة بالمنتجات	60	11	1584	3.79%
الإجمالي	793	70	10080	7.87%

معدلات الالتزام بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية مصنفة وفق القطاعات					
نوع القطاع	العدد الفعلى على مدى (6) سنوات	عدد الشركات من كل قطاع	العدد الكلى الواجب الإفصاح لكامل عنه القطاع لسنة واحدة	العدد الكلى الواجب الإفصاح عنه على مدى (6) سنوات لكامل القطاع	معدل الالتزام بالإفصاح
الصناعي	53	1	70	420	12.62%
الزراعي	15	1	70	420	3.57%
البنوك الإسلامية	136	3	210	1260	10.79%
البنوك التقليدية	365	11	770	4620	7.90%
التأمين	141	5	350	2100	6.71%
التأمين التكافلي	16	1	70	420	3.81%
الخدمي	67	2	140	840	7.98%
الإجمالي	793	24	1680	10080	7.87%

نلاحظ من الجدول (3)، أن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تفصح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية بنسبة (% 7,87)، وهي نسبة منخفضة جداً، إلَّا أنَّه يوجد نوع من الإفصاح، وكان القطاع الصناعي أكثرها إفصاحاً، إذْ كانت نسبة

[14] من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البحث، وبرنامج البيانات الجاهزة الإكسل Excel.

إفصاحه هي العليا وبلغت (12,6%)، وكان القطاع الزراعي هو الأقل إفصاحاً وبلغت نسبة إفصاحه (3,57%)، كما نلاحظ أن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تفصح عن الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية أكثر من باقي الأنشطة، إذْ بلغت نسبة إفصاحها عن أنشطة الموارد البشرية (20,5%)، من إجمالي عدد أنشطة الموارد البشرية الواجب الإفصاح عنها خلال السنوات الـ(6)، ولم تفصح الشركات نهائياً عن أية أنشطة متعلقة بالطاقة.

ثانياً: اختبار الفرض الرئيسي الثاني: تؤثر خصائص الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

1- اختبار الفرض الفرعي الأول: يؤثر حجم الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، أُجْرِيَ اختبار الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين حجم الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (4): دالات علاقات الارتباط والتفسير بين حجم الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

Model Summary [b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.185[a]	0.034	0.027	2.0638

a. المتغيرات المستقلة Predictors (Constant): حجم الشركة.
b. المتغير التابع Dependent Variable: عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

يُلاحظ من الجدول (4) أنَّ قيمة معامل الارتباط (R=18,5%)، ومعامل التفسير (3,4%)، أي إنَّ المتغير المستقل التفسيري في هذا النموذج، وهو حجم الشركة له تأثير بمقدار(3,4%) في المتغير التابع (عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها)، مِمَّا يعني أن حجم الشركة، فسر(3,4%) فقط من التغيرات الحاصلة في عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ويوضّح الجدول (5) اختبار التباين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار:

الجدول (5): تحليل التباين (ANOVA) لحجم الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

ANOVA [b]						
Sig.	F	Mean Square	DF	Sum of Squares	Model	
.027[b]	4.972	21.179	1	21.179	Regression	1
		4.259	141	600.555	Residual	
			142	621.734	Total	
a. المتغيرات المستقلة (Constant) Predictors: حجم الشركة.						
b. المتغير التابع Dependent Variable : عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.						

يُظهر الجدول (5) قيم تحليل التباين، إذْ يمكن من خلاله تعرّف الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج كلّه، إنَ قيمة التباين (F=4,972)، ويقابلها مستوى الدلالة المحسوبة (Sig=0.027)؛ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (Sig =0.05)، ما يؤكد أن نموذج الانحدار كلّه ذو دلالة معنوية، مِمَّا يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية.

ولصياغة معادلة أو نموذج الانحدار، ومعرفة معنوية حجم الشركة، أُعِدَّ الجدول (6):

الجدول (6): Coefficients لحجم الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها

Coefficients [a]						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Un standardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	19.558		0.259	5.060	(Constant)	1
0.027	2.230	0.185	0.000	1.146E-10	حجم الشركة	
b. المتغير التابع Dependent Variable: عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.						

يُظهر الجدول (6) أنَّ حجم الشركة له معنوية في هذا النموذج، إذْ إنَّ مستوى الدلالة المحسوبة المقابلة لقيم (t=2.230) أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (sig= 0.05)، إذْ بلغت قيمتها (sig= 0.027)، أي تأثيرها معنوي إحصائياً، ويوجد أثر إيجابي لحجم

الشركة في عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، وإنَّ معادلة الانحدار المقدرة هي:

(عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها) (Y)=
5.060 + (1.146E-10) (حجم الشركة)

تدلُّ المعادلة السابقة أن كل زيادة في حجم الشركة بمقدار ليرة واحدة، يقابله تزايد بمقدار (1.146E-10) في عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

ومن ثُمَّ نقبل الفرض الفرعي الأول: يؤثر حجم الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

2- **اختبار الفرض الفرعي الثاني: يؤثر عمر الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.** أُجْرِيَ اختبار الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين عمر الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول (7): دالات علاقات الارتباط والتفسير بين عمر الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

Model Summary [b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.021[a]	0.001	-0.007	2.0994

a. المتغيرات المستقلة (Constant) Predictors: عمر الشركة.
b. المتغير التابع Dependent Variable: عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

يُلاحظ من الجدول (7) أنَّ قيمة معامل الارتباط (R=2,1%)، ومعامل التفسير (0,01%)، أي إنَّ المتغير المستقل التفسيري في هذا النموذج، وهو عمر الشركة له تأثير بمقدار (0,01%) في المتغير التابع (عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها)؛ مِمَّا يعني أن عمر الشركة، فَسَّرَ (0,01%) فقط من التغيرات الحاصلة في عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ويوضّح الجدول (8) اختبار التباين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار:

الجدول (8): تحليل التباين (ANOVA) لعمر الشركة والمسؤولية الاجتماعية

ANOVA [b]						
Sig.	**F**	**Mean Square**	**DF**	**Sum of Squares**	**Model**	
.801[b]	0.064	0.280	1	0.280	Regression	1
		4.407	141	621.454	Residual	
			142	621.734	Total	

a. المتغيرات المستقلة (Predictors (Constant: عمر الشركة.
b. المتغير التابع Dependent Variable : عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

يُظهر الجدول (8) قيم تحليل التباين، إذْ يمكن من خلاله تعرّف الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل، إن قيمة التباين (F=0,064)، ويقابلها مستوى الدلالة المحسوبة (Sig =0.801)؛ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (Sig =0.05)؛ ما يؤكد أن نموذج الانحدار كلّه ليس ذا دلالة معنوية؛ مِمَّا يؤكد عدم وجود الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية. ومن ثُمَّ نرفض الفرض الفرعي الثاني: يؤثر عمر الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

3- **اختبار الفرض الفرعي الثالث: يؤثر نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.**

أُجْرِيَ اختبار التباين الأحادي لعدد الأنشطة تبعاً للقطاع، وكانت النتائج الآتية:

الجدول (9): نتائج اختبار التباين الأحادي للأنشطة تبعاً للقطاع

ANOVA [b]						
Sig.	**F**	**Mean Square**	**DF**	**Sum of Squares**	**Model**	
0.000	16.163	43.133	6	258.800	Between Groups	**أنشطة المسؤولية الاجتماعية**
		2.669	136	362.934	Within Groups	
			142	621.734	Total	

يُبيّن الجدول (9) أن قيمة الدالة الإحصائية (F =16.163)، ويقابلها مستوى الدلالة المحسوبة (Sig =0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (Sig =0.05)،

أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حسب القطاع، وهي حسب نتائج اختبار Scheffe لصالح الصناعي أولاً، ثم لصالح البنوك الإسلامية كما في الجدول (10):

الجدول (10): نتائج اختبار Scheffe لبيانات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

Subset for alpha = 0.05				N	القطاع
4	3	2	1		
			2.500	6	زراعي
			2.667	6	تأمين تكافلي
		4.700	4.700	30	تأمين
	5.530	5.530		66	بنوك
	5.583	5.583		12	خدمات
7.556	7.556			18	بنوك إسلامية
9.000				5	صناعي

ومن ثُمَّ نقبل الفرض الفرعي الثالث: يؤثر نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

4- **اختبار الفرض الفرعي الرابع: يؤثر نوع مدقق حسابات الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.** تم إجراء اختبار (Independent t test) لمقارنة عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها تبعاً لنوع المدقق (Big4) أو (Non Big4).

الجدول (11): الدالات الإحصائية لفروق عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها تبعاً لنوع المدقق.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	Mean	N	نوع المدقق	
0.972	141	-0.035	2.3885	5.486	107	non big 4	عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها
			0.6969	5.500	36	big 4	

يُبيّن الجدول (11) أن مؤشر الإحصائية (t=0.03)، عند درجة حرية (141) والدلالة الإحصائية (Sig=0.972)، أكبر من القياسية (Sig=0,05)، إذاً لا توجد دلالة

إحصائية لفروق عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها تبعاً لنوع المدقق. ومن ثُمَّ نرفض الفرض الفرعي الرابع: يؤثر نوع مدقق حسابات الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

5- **اختبار الفرض الفرعي الخامس: يؤثر ربح الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.** أُجْرِيَ اختبار الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين ربح الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (12): دالات علاقات الارتباط والتفسير بين ربح الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

Model Summary [b]				
Model	**R**	**R Square**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**
1	.279[a]	0.078	0.071	2.0164
a. المتغيرات المستقلة (Predictors (Constant: ربح الشركة.				
b. المتغير التابع Dependent Variable: عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.				

يُلاحظ من الجدول (12) السابق أنَّ قيمة معامل الارتباط (R=27,9%)، ومعامل التفسير (7,8%)، أي أن المتغير المستقل التفسيري في هذا النموذج، وهو ربح الشركة له تأثير بمقدار (7,8%) في المتغير التابع (عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها)، مما يعني أن ربح الشركة فسر (7,8%) فقط من التغيرات الحاصلة في عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ويُوضح الجدول (13) اختبار التباين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار:

الجدول (13): تحليل التباين (ANOVA) لربح الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

ANOVA [b]						
Sig.	F	Mean Square	DF	Sum of Squares	Model	
.001[b]	11.921	48.466	1	48.466	Regression	1
		4.066	141	573.268	Residual	
			142	621.734	Total	
a. المتغيرات المستقلة (Constant) Predictors: ربح الشركة.						
b. المتغير التابع Dependent Variable : عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.						

يُظهر الجدول (13) قيم تحليل التباين، إذْ يمكن من خلاله تعرّف الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل، إن قيمة التباين (F=11,921)، ويقابلها مستوى الدلالة المحسوبة (Sig=0.001) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (Sig =0.05)، ما يؤكد أن نموذج الانحدار كلّه ذو دلالة معنوية؛ مِمَّا يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية.

ولصياغة معادلة أو نموذج الانحدار، ومعرفة معنوية حجم الشركة، أُعِدَّ الجدول (14):

الجدول (14): Coefficients لربح الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها

Coefficients [a]						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Un standardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	27.515		0.189	5.196	(Constant)	1
0.001	3.453	0.279	0.000	1.491E-10	ربح الشركة	
b. المتغير التابع Dependent Variable: عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.						

يُظهر الجدول (14) أنَّ ربح الشركة له معنوية في هذا النموذج، حيث أن مستوى الدلالة المحسوبة المقابلة لقيم (t=3.453) أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (sig= 0.05)، إذْ

بلغت قيمتها (sig= 0.001)، أي تأثيرها معنوي إحصائياً، ويوجد أثر إيجابي لربح الشركة في عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، وإن معادلة الانحدار المقدرة هي:

(عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها) (Y)= 5.196 + (1.491E-10) (ربح الشركة)

تدلُّ المعادلة السابقة أنَّ كلَّ زيادة في ربح الشركة بمقدار ليرة واحدة، يقابله تزايد بمقدار (1.491E-10) في عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها. ومن ثُمَّ نقبل الفرض الفرعي الخامس: يؤثر ربح الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

6– **اختبار الفرض الفرعي السادس: يؤثر تواجد نساء في مجلس إدارة الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.** أُجْرِيَ اختبار الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين وجود نساء في مجلس إدارة الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول (15): دالات علاقات الارتباط والتفسير بين وجود نساء في مجلس إدارة الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

Model Summary [b]				
Model	**R**	**R Square**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**
1	.297[a]	0.088	0.082	2.0051

a. المتغيرات المستقلة Predictors (Constant): تواجد نساء فى مجلس إدارة الشركة.
b. المتغير التابع Dependent Variable: عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

يُلاحظ من الجدول (15) أنَّ قيمة معامل الارتباط (R=29,7%)، ومعامل التفسير (8,8%)، أي إنَّ المتغير المستقل التفسيري في هذا النموذج، وهو وجود نساء في مجلس إدارة الشركة له تأثير بمقدار (8,8%) في المتغير التابع (عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها)؛ مِمَّا يعني أنَّ وجود نساء في مجلس إدارة الشركة فُسِّرَ (8,8%) فقط من التغيرات الحاصلة في عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ويوضح الجدول(16) اختبار التباين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار:

الجدول (16): تحليل التباين (ANOVA) لوجود نساء في مجلس إدارة الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

ANOVA [b]						
Sig.	F	Mean Square	DF	Sum of Squares	Model	
.000[b]	13.650	54.878	1	54.878	Regression	1
		4.020	141	566.857	Residual	
			142	621.734	Total	
a. المتغيرات المستقلة (Predictors (Constant: وجود نساء فى مجلس إدارة الشركة.						
b. المتغير التابع Dependent Variable : عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.						

يُظهر الجدول (16) قيم تحليل التباين، إذْ يمكن من خلاله تعرّف الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل، إن قيمة التباين (F=13,650)، ويقابلها مستوى الدلالة المحسوبة (Sig =0.000)؛ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (Sig =0.05)؛ ما يؤكد أنَّ نموذج الانحدار كلّه ذو دلالة معنوية؛ مِمَّا يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الاحصائية.

ولصياغة معادلة أو نموذج الانحدار، ومعرفة معنوية حجم الشركة، أُعِدَّ الجدول (17):

الجدول (17): Coefficients لوجود نساء في مجلس إدارة الشركة وعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.

Coefficients [a]						
Sig.	**t**	**Standardized Coefficients**	**Un standardized Coefficients**		**Model**	
		Beta	**Std. Error**	**B**		
0.000	30.425		0.192	5.833	(Constant)	1
0.000	-3.695	-0.297	0.309	-1.142	وجود نساء في مجلس إدارة الشركة	
b. المتغير التابع Dependent Variable: عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها.						

يُظهر الجدول (17) أنَّ وجود نساء في مجلس إدارة الشركة له معنوية في هذا النموذج، إذْ إنَّ مستوى الدلالة المحسوبة المقابلة لقيم (t=3.695) أصغر من مستوى

الدلالــة المعنويــة (sig=0.05)، إذْ بلغـت قيمتهـا (sig=0.000)، أي تأثيرهـا معنـوي إحصـائياً، ويوجـد أثـر سـلبي لوجـود نسـاء فـي مجلـس إدارة الشـركة فـي عـدد أنشـطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، ومعادلة الانحدار المقدرة هي:

(عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها) (Y)= 5.833 + -1,142)
(تواجد نساء في مجلس إدارة الشركة)

تدلُّ المعادلـة السـابقة أن كـل زيـادة فـي وجـود نسـاء فـي مجلـس إدارة الشـركة بمقـدار عضـو واحـد، يقابلـه انخفـاض بمقـدار **(1,142)** فـي عـدد أنشـطة المسؤولية الاجتماعيـة المفصـح عنها. ومن ثُمَّ نقبل الفرض الفرعي السادس: يؤثر وجود نساء في مجلس إدارة الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية.

سادساً: النتائج والتوصيات:

1) النتائج:

1- تفصـح الشـركات المدرجـة فـي سـوق دمشـق لـلأوراق الماليـة عـن المسـؤولية الاجتماعية، وبلغت نسبة الإفصاح (7,87%)، وهي نسبة منخفضة جداً، إلَّا أنَّه يوجد نوع من الإفصاح، وهي مشابهة للوضع في سوق الأوراق المالية السعودي، وذلك وفقاً لدراسـة (القرنـي، 2014) إذْ بـيَّنَ أنَّ (54%) مـن الشـركات لـم تفصـح نهائيـاً عـن أيـة أنشطة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

2- كـان القطـاع الصـناعي أكثر القطاعـات إفصـاحاً عن المسؤولية الاجتماعيـة، والقطاع الزراعي كان أقلها.

3- الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تفصح عن الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية أكثر من باقي الأنشطة، ولم تفصح الشركات نهائياً عن أية أنشطة متعلقة بالطاقة.

4- كان إفصاح الشركات عن الأنشطة متناسباً من الإفصاحات التي تناولها قانون الإفصـاح رقـم (22)، فكمـا تحـدث عـن الإفصـاح عـن المـوارد البشـرية والمجتمـع والمنتجات بشكل مقتضب، أتت النتائج محصورة بالإفصاح عن هذه المجالات فقط.

5- لخصائص الشركة تأثيرات مختلفة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، إذْ كانت نتائج البحث عن تلك التأثيرات كالآتي:

أ) لحجم الشركة أثر إيجابي في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يتفق مع نظرية الشرعية، ومع نتائج الدراسات كدراسة (القرني، 2014).

ب) ليس لعمر الشركة أي تأثير في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يتفق مع دراسة (Saaydah, 2005).

ت) يؤثر نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، وكان لكون الشركة تعمل ضمن القطاع الصناعي التأثير الأكبر في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، يليه قطاع البنوك الإسلامية، وكان التأثير الأقل للقطاع الزراعي، وهذه النتيجة تنسجم مع دراسة (Reverte,2009) التي أكدت أنَّ الشركات الصناعية تهتم أكثر بالإفصاح الاجتماعي، يليها القطاع المالي، ومن ثم الخدمي.

ث) لا يؤثر نوع مدقق الشركة في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، وهو عكس المتوقع من دور مدقق الحسابات، وهذا يتوافق مع دراسة (Saaydah, 2005).

ج) لربح الشركة أثر إيجابي في إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يتفق مع نظرية الوكالة التي ترى أنَّ الشركات ذات الربح الأعلى تفصح عن معلومات تفصيلية أكثر.

ح) كان لوجود نساء في مجلس إدارة الشركة أثر سلبي في عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها، وهو نقيض المتوقع، وعكس دراسة (Mcguinness *et al.*, 2017) التي أجريت في الصين، ولعلَّ السبب يرجع إلى أنَّ تلك الدراسة تناولت أعداداً كبيرة متزايدة من وجود النساء في مجلس الإدارة، في حين كانت بيانات البحث تعكس عدداً قليلاً من النساء في مجالس إدارة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2) التوصيات:

1– ينبغي الانطلاق من القوانين الناظمة لإفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية، وتوصي الباحثة بتوسيع نطاق تلك القوانين، لتشمل أنشطة المسؤولية الاجتماعية كلّها التي نصت عليها المعايير والدراسات، وليس فقط قلة قليلة منها، ولاسيَّما وأنَّ الشركات تستجيب للقوانين الناظمة.

2– إقامة ندوات لتوضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتفعيل أداء الشركات له والإفصاح عنه.

3– الاهتمام بالأنشطة المتعلقة بالبيئة والطاقة، فالشركات ليست بمعزل عن بيئتها.

4– تخصيص جوائز تشجيعية للشركات التي تطبق أكبر نسبة من المسؤولية الاجتماعية، ودعم الحكومة لتلك الشركات كنوع من التحفيز على اهتمامها بها.

5– إدراج مؤشر في سوق دمشق للأوراق المالية يتضمن مدى إفصاح كل شركة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

6– على الشركات التي تعمل ضمن القطاع الزراعي الاهتمام الجدي بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، ولاسيّما أنَّها تعتمد وبقوة على البيئة وخيراتها لتستطيع أن تعمل.

7– الإفادة من العوامل التي لها تأثير إيجابي في إفصاح الشركة عن المسؤولية الاجتماعية، كحجمها، وربحها.

8– ضرورة إجراء دراسات أخرى عن العوامل المتعلقة بخصائص الشركة، التي كان لها دور سلبي لمعرفة أسباب طبيعة هذا الأثر وإمكانية تجاوز تلك الأسباب.

9– ضرورة إجراء دراسة أخرى بين متغيرات الدراسة على مدة قادمة بعد انتهاء المدة الاستثنائية التي تمر بها سورية، لمقارنة الفروق ومعرفة أثر تلك الظروف التي مرت بها سورية في متغيرات الدراسة.

المراجع: References:

المراجع العربية:

1- الباز، ماجد، (2017)، "العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح"، (مجلة الفكر المحاسبي؛ م21، ع4، ص ص 568-624).

2- حمودة، نور الدين عبد الله، (2007)، "نحو نظرية للمحاسبة البيئية والاجتماعية"، (الطبعة الأولى؛ طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر).

3- الرحاحلة، عبد الرزاق، (2011)، "المسؤولية الاجتماعية"، (الأردن: دار الإعصار العلمي).

4- الرفاعي، مزنة، (2015)، "تقييم مستويات القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات الصناعية السورية: دراسة ميدانية"، (المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية؛ م16، ع1، ص ص 123-155).

5- العطار، كايد، (2013)، "الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية وأثره على قطاع الاستثمار بالتطبيق على القطاع الصناعي الأردني"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.

6- الفرح، عبد الرزاق محمد سعيد، والهنداوي، رياض محمد، (2011)، "مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي (2007) و(2008)"، (المجلة الأردنية في إدارة الأعمال؛ م7، ع2، ص ص 293-273).

7- فؤاد، ريمون، (2016)، "الآثار الايجابية لتقرير الاستدامة: دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية"، (مجلة الفكر المحاسبي؛ م20، ع4، ص ص 141-191).

8–قانون الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (22)، عام (2005).

9– القرني، عبد القادر، (2014)، "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)"، (المجلة الأردنية في إدارة الأعمال؛ م10، ع3، ص ص 453–472).

10– القرني، عبد القادر، (2014)، "مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة"، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)؛ م40، ع154، ص ص 157–206).

11– محمد، خالد حسين، (2008)، تأثير القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف حماية البيئة على قرار الاستثمار، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

المراجع الأجنبية:

1- Akin, Ahmet, and Yilmaz, Ilker, (2016), "Drivers of Corporate Social Responsibility Disclosures: Evidence from Turkish Banking Sector", **Procedia Economics and Finance**; (Vol. 38, PP. 2-7).

2- Al-Gamrh, Bakr, and Al-dhamari, Redhwan, (2016), "Firm Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in Saudi Arabia", International Business Management; (Vol. 10, No. 18, PP. 4283-4291).

3- Chiu, T. K., and Wang, Y.H., (2015), "Determinants of social disclosure quality in Taiwan: An application of stakeholder theory", Journal of Business Ethics; (Vol. 129, No.2, PP. 379-398).

4- Deegan, C., (2002), "The Legitimising Effect of Social and Environmental Disclosures: A Theoretical Foundation", Accounting, Auditing & Accountability Journal; (Vol. 15, No. 3, PP. 282-311).

5- Gamerschlag, R., Moller, K., and Verbeeten, F., (2011), "Determinants of voluntary CSR disclosure: Empirical evidence from Germany", Review of Managerial Science; (Vol. 5, No.(2-3), PP. 233-262).

6- Ghazali, N. A., (2007), "Ownership structure and corporate social responsibility disclosure: Some Malaysian evidence", The International Journal of Business in Society; (Vol. 7, No. 3, PP. 251-266).

7- Giner, B., (1997), "The Influence of Company Characteristics and Accounting Regulation on Information Disclosed by Spanish Firms", European Accounting Review; (Vol. 6, No. 1, PP. 45–68).

8- Jitaree, Wisuttorn, (2015), "Corporate Social Responsibility Disclosure and Financial Performance: Evidence from Thailand, Unpublished doctoral Dissertation in Accounting, University of Wollongong.

9- Kansal, Monika, Joshi, Mahesh, and Batra, Gurdip, (2014), "Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India", Advances in Accounting; (Vol. 30, No. 1, PP. 217-229).

10- Lu, Yingjun, and Abeysekera, Indra, (2014), "Stakeholders' power, corporate characteristics, and social and environmental disclosure: evidence from China", Journal of Cleaner Production; (Vol. 64, PP. 426-436).

11- Maqbool, Shafat, and Zameer, M. Nasir, (2018), "Corporate Social Responsibility and Financial Performance: An empirical analysis of Indian Banks", Future Business Journal; (Vol. 4, PP. 84-93).

12- Mcguinness, Paul B., Vieito, Joao, and Wang, Mingzhu, (2017), "The role of board gender and foreign ownership in the CSR performance of Chinese Listed Firms", Journal of Corporate Finance; (Vol. 42, PP. 75-99).

13- Muttakin, Mohammad, and Khan, Arifur, (2014), "Determinants of corporate social disclosure: Empirical evidence from Bangladesh", Advances in Accounting; (Vol. 30, No. 1, PP. 168-175).

14- Neu, D., H., Warsame, and K. Pedwell, (1998), "Managing Public Impressions: Environmental Disclosures in Annual Reports", Accounting, Organizations and Society; (Vol. 23, No. 3, PP. 265–282).

15- Ng, E. J., and H. C., Koh, (1994), "An Agency Theory and Profit Analytic Approach to Corporate Non-Mandatory Disclosure Compliance", Asia Pacific Journal of Accounting; (Vol. 1, No. 1, PP. 29–44).

16- Reverte, Carmelo, (2009), "Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosure Ratings By Spanish Listed Firms", Journal of Business Ethics; (Vol. 88, PP. 351-366).

17- Roberts, R.W., (1992), "Determinants of corporate social responsibility disclosure: an application of stakeholder theory", Accounting Organizations and Society; (Vol. 17, No, 6, PP. 595-612).

18- Saaydah, Mansour Ibrahim, (2005), " Corporate Social Disclosures in Some Arab Countries: A Comparison Among Jordan, Bahrain and Kuwait", Dirasat-Administrative Sciences; (Vol. 32, No. 1, PP. 453-435).

19- Wuttichindanon, Suneerat, (2017), "Corporate Social Responsibility Disclosure – Choices of Report and its Determinants: Empirical Evidence from Firms Listed on the Stock Exchange of Thailand", Kasetsart Journal of Social Sciences; (Vol. 38, PP. 156-162).

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق:2018/4/18
تاريخ قبوله للنشر :2018/7/5